19 December 2012
Arabic

اجتماع الدول الأطراف



اجتماع استثنائي

نيويورك، ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢

وثائق تفويض الممثلين

تقرير لجنة وثائق التفويض

الرئيسة: إيفا هنرييت شافر (هنغاريا)

١ - في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، قرر اجتماع الدول الأطراف المعقود لانتخاب عضو في لجنة حدود الجرف القاري أن يتم لأغراض تسيير أعمال الاجتماع، الإبقاء على تكوين لجنة وثائق التفويض على النحو الذي حدده الاجتماع الحادي والعشرون المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١١. وبالتالي، تألفت لجنة وثائق التفويض من الدول الأطراف التسع التالية: البرازيل وتايلند والسنغال وسويسرا والصين وغرينادا وموزامبيق ونيوزيلندا وهنغاريا.

٢ - وعقدت لجنة وثائق التفويض اجتماعها في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

٣ - وكانت معروضة على اللجنة مذكرة من الأمانة العامة مؤرخة ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ بشأن حالة وثائق تفويض الممثلين المشاركين في الاجتماع. وأدلى أمين اللجنة ببيان مكمل للمذكرة بشأن إدراج وثائق التفويض تلك والرسائل الواردة بعد إعداد المذكرة.

٤ - وكما هو مشار إليه في المذكرة، تلقت الأمانة العامة وثائق تفويض رسمية أصدرها رؤساء الدول أو الحكومات، أو وزراء الخارجية، أو أشخاص فوضهم أي من هؤلاء، لمثلي الدول الأطراف الـ ٨٢ التالية المشاركة في الاجتماع: الأرجنتين، وإسبانيا، وأستراليا،



إستونيا، وألمانيا، وأوكرانيا، وأيرلندا، وأيسلندا، وإيطاليا، وباراغواي، وباكستان، وبالاو، والبرازيل، والبرتغال، وبروني دار السلام، وبلغاريا، وبنغلاديش، وبنما، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وجامايكا، والجبل الأسود، وجزر البهاما، والجمهورية التشيكية، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية كوريا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، و جنوب أفريقيا، وجيبوتي، والدانمرك، ورومانيا، وزامبيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسري لانكا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وسنغافورة، والسودان، وسورينام، والسويد، وسويسرا، وسيشيل، وشيلي، وصربيا، والصين، وعمان، وغرينادا، وغيانا، وفانواتو، وفرنسا، والفلبين، وفنلندا، وفيجي، وقطر، وكندا، وكوستاريكا، والكويت، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليبيريا، وليتوانيا، وليسوتو، ومالطة، وماليزيا، ومصر، والمغرب، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وموريتانيا، وموريشيوس، وموناكو، وميانمار، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، وناميبيا، وناورو، ونيوزيلندا، والهند، وبنغلاديش، وهولندا.

٥ - وإضافة إلى ذلك، فكما جاء في نفس المذكرة، وردت بشأن تعيين الممثلين المشاركين في الاجتماع معلومات عن طريق الفاكس أو في شكل رسائل أو مذكرات شفوية بعثت بها وزارات الخارجية أو السفارات أو البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة أو مكاتب أو سلطات حكومية أخرى، أو من خلال مكاتب الأمم المتحدة المحلية، أو الدول الـ ٥٧ التالية المشاركة في الاجتماع: الاتحاد الروسي، وأرمينيا، وإكوادور، وألبانيا، وأنتيغوا وبربودا، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوغندا، وباربادوس، وبنما، وبنغلاديش، وبنين، وتايلند، وترينيداد وتوباغو، وتوغو، وتونس، وتوغو، والجزائر، وجزر سليمان، وجمهورية ترازيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، ودومينيكا، وزمبابوي، وساموا، وسيراليون، والصومال، والعراق، وغابون، وغواتيمالا، وغينيا، وفيت نام، والكاميرون، وكرواتيا، وكوبا، والكونغو، وكينيا، ولبنان، ومالي، ومدغشقر، وملاوي، وملديف، والمملكة العربية السعودية، وموزامبيق، والنرويج، والنمسا، ونيبال، ونيجيريا، ونيكاراغوا، وهايتي، وهندوراس، واليابان، واليمن، واليونان.

٦ - واقترحت الرئيسة أن تقبل اللجنة وثائق تفويض جميع الممثلين المذكورين في مذكرة الأمانة العامة على أن يكون مفهوما أنه ستجرى موافاة الأمانة العامة في أقرب وقت ممكن بوثائق التفويض الرسمية للممثلين المشار إليهم في الفقرة السابقة. واقترح الرئيس على اللجنة اعتماد مشروع القرار التالي:

إن لجنة وثائق التفويض،

وقد فحصت وثائق تفويض الممثلين في اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، المعقود في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ المشار إليها في مذكرة الأمانة العامة المؤرخة ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، والمستكملة بالمعلومات الإضافية التي قدمتها الأمانة العامة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢،
تقبل وثائق تفويض الممثلين المعيّنين.

- ٧ - واعتمدت اللجنة مشروع القرار بدون تصويت.
- ٨ - واقترحت الرئيسة لاحقاً أن توصي اللجنة الاجتماع باعتماد مشروع قرار (انظر الفقرة ١٠ أدناه). واعتمد المقترح بدون تصويت.
- ٩ - وفي ضوء ما سبق، يقدم هذا التقرير إلى اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

توصية لجنة وثائق التفويض

- ١٠ - توصي لجنة وثائق التفويض اجتماع الدول الأطراف باعتماد مشروع القرار التالي:

وثائق تفويض الممثلين في اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار

إن اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار،
يوافق على تقرير لجنة وثائق التفويض.